رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 5 /12/ 2022
تاريخ قبول البحث 12 / 2 / 2023

التوازن الاستراتيجي الدولي ... دراسة تحليلية في مخرجاته

International Strategic Balance... analytical Study in its Outputs

م. د. شيماء تركان صالح

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

Dr.Shaymaa Tarkan Sahlih

Al-Nahrain University / College of Political Science

dr.shayma@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يعتبر توازن القوى الاستراتيجي أحد أهم ركائز النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، والتي هي في الأساس انعكاس لعلاقات القوة بين الفاعلين في النظام الدولي. ومع انتهاء الحرب الباردة مع تفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية ، سيطرت الحضارة الغربية على العالم بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي. الذي كان يسيطر عليه اثنان أو أكثر من الفاعلين ، بحيث تصبح المرونة الدبلوماسية في تشكيل التحالفات ممكنة. انطلاقا من حقيقة أن الدول الكبرى هي صاحبة التفوق العسكري والاقتصادي ، فإن المستقبل ينبئ بعصر جديد لهذا التغيير ، فهذه الدول هي التي تمتلك وسائل التطور والتقدم في عالم التكنولوجيا والتكنولوجيا ، لأن هم الذين يستطيعون ، بخبرتهم في هذا المجال ، بالتصعيد في خلق أجيال جديدة في عالم ثورة المعلومات لتغيير التوازن الاستراتيجي في العالم.

الكلمات المفتاحية: "التوازن الاستراتيجي الدولي" ، "الحرب" ، "الدبلوماسية"

Abstract

The strategic balance of power is one of the most important pillars of realistic theory in international relations, which is essentially a reflection of the power relations between the actors of the international system. And with the end of the Cold War with the dissolution of the Soviet Union and its eastern bloc, Western civilization dominated the world with the uniqueness of the United States of America in the international system. International, which must be controlled by two or more actors, so that diplomatic flexibility in forming alliances becomes possible. Based on the fact that the major countries are the owners of military and economic superiority, the future foretells a new era for this change, as these countries are the ones that possess the means of development and progress in the world of technology and technology, because they are the ones who can, with their experience in this field, with an escalation in creating new generations in The world of the information revolution to change the strategic balance in the world.

Key Words: "International Strategic Balance", "War", "diplomacy".

المقدمة

يُعّد توازن القوى الاستراتيجي أحد أهم مرتكزات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي هي بالأساس انعكاس لعلاقات القوة بين فواعل النظام الدولي. وبانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية، هيمنت الحضارة الغربية على العالم وذلك بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، وطبقاً لذلك فقد اختل التوازن الاستراتيجي الدولي عندما سيطر فاعل واحد على هذا النظام، وهو ما تجده النظرية الواقعية اختلالاً لهذا التوازن الضابط لتفاعلات القوى في النظام الدولي الذي يجب أن تكون السيطرة عليه من قبل فاعلين أثنين أو أكثر، لتصبح المرونة الدبلوماسية في تشكيل التحالفات أمراً ممكناً. وانطلاقاً من أن الدول الكبرى هي صاحبة التفوق العسكري والاقتصادي، فإن المستقبل ينبأ بحقبة جديدة لهذا التغيير، فهذه الدول هي التي تمتلك وسائل التطور والتقدم في عالم التقنية والتكنولوجيا، وتستطيع بما تملكه من خبرة في هذا المجال مع تصاعد في إيجاد أجيال جديدة في عالم الثورة المعلوماتية من تغيير التوازن الاستراتيجي في العالم.

وانطلاقاً من القناعة التي مؤداها بأن التوازن الاستراتيجي الدولي هو الوسيلة الأساسية لضبط قوة الفواعل الدولية الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، وبالتالي هو الفرصة لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل نظام عالمي فوضوي تغيب عنه السلطة المركزية الضابطة لتفاعلاته. إذ أن انضباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بدولة ذات حكومة مركزية، فلا تزال القوة تستعمل استناداً إلى رؤى الدول لمصالحها الخاصة، ولا يزال من المتعذر الاستناد على نوايا الآخرين أو أخلاقياتهم، ومن ثم ظلت قدرات الدول هي المعيار المسلم به لاستقرار النظام الدولي وتحجيم احتمالات نشوب الحرب. وبالتالي فإن هذا التوازن، يمنع الفواعل الدولية من انتهاك بعضهم البعض، فأي خرق لأحد الفواعل يعدّ إخلالاً بالتوازن الاستراتيجي، فإن حدث هذا، فإنه يتوجب على جميع القوى الفاعلة بإعادة ضبط هذا التوازن. لذا تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على طبيعة وشكل العلاقات بين القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي ومن هم الأكثر تأثيراً في المرحلة الحالية، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إعادة ضبط التوازن الدولي بعد أن اختل لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

إن بنية النظام الدولي هي المحدد الأساسي لسلوك القوى/الدول التي تشكل خيارات سياساتها الخارجية والتي تتأسس على توزيع القوة بين الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، لذا تكمن إشكالية البحث في مدى قدرة الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي بما تحوزه من عناصر تستطيع من خلالها أن تفرض

التوازن عبر الردع المتبادل بين الدول الذي يمكن أن يكون حائلاً أمام انخراطها في الصراعات أو في توظيفها للقوة العسكرية.

والحرب كظاهرة اجتماعية لا بد لها من أن ترتبط بعّلة ما يدور معها وجوداً وعدماً، ويُعدّ كل من **الحرب والسلام** عبر الدبلوماسية سواءً على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، هما مخرجات التوازن الدولي. وفي الواقع، فإن الحرب تُعدّ السياسة النهائية للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الدولي أو تعديله، وأن العلاقات الدولية ما هي إلا علاقات تأثير وتأثر تمثل القوة محور ارتكازها والسمة المشتركة التي تؤطر أو تحدد شكل التوازنات الدولية. وعلى ذلك فإن البحث هو محاولة لإثبات **الفرضية** التي مؤداها بأن التوازن الاستراتيجي الدولي يعّد سياسة مقصودة لذاتها بحسبانها آلية من آليات حفظ الاستقرار في النظام الدولي ومنع نشوب الحروب الكبرى/العالمية.

واستند البحث إلى المناهج التقليدية والمعاصرة، انطلاقاً من مبدأ التكامل المنهجي الذي يتصف بالشمول من ناحية قدرته على الإلمام بكل ما له صلة بمتطلبات البحث العلمي المتكامل. لذا تم الاعتماد على المنهج التاريخي، فضلاً اتباع المنهج التحليلي. وقد تم تناول مضمون هذا البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول : التوازن الاستراتيجي الدولي ... اطار نظري

أتت كلمة الـ(توازن) في اللغة العربية، بمعنى: الشيئان تساويا في الوزن[1]، فيقال: اختل الأمر، أي ضعف وفسد واضطرب. كما يقال اختل البناء، أي تحرك واضطرب. واختل جسم فلان، أي هزل[2]. ويثير معنى التوازن لدى (رينولدز) الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في إحدى الكفتين بحيث تتوازن المعايير في الكفتين وتكون في حالة تعادل[3].

أما (هانس جي. مورجنثاو، H. Morgenthau) وهو زعيم المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فيرى في التوازن بأنه النظام الذي "يهدف للحيلولة دون تحقيق أي عنصر التفوق على العناصر الأخرى"، وهو أيضاً النظام الذي "يحفظ الاستقرار دون تفكيك حالة التعدد للعناصر المؤلفة له"[4]. ويشير التوازن إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف، فهو يصف الحالة الوسطى تقريباً بين وضعين متناقضين، أنه يشير إلى حالة من حالات الاعتدال النسبي، وهي الحالة المقبولة في حياة الأفراد والمؤسسات والجماعات والدول. غير أن التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام، فهو

عبارة عن خط متسع الطول بين الوضعين المتعارضين قد يقترب من أحداهما أكثر من الآخر، لكن حالة التوازن تظل قائمة طالما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين[5].

أما توازن القوى (Balance of power)، فهو يُعدّ أحد المفاهيم ذات الأهمية البالغة في دراسة العلاقات الدولية، وقد وردت الكثير من التعريفات له في أدبيات هذا الحقل الدراسي، يمكن لنا أن نورد بعضاً منها. فقد عُرف من قبل (إميرك فايتل) بأنه "تنظيم الأمور بحيث لا توجد قوة قادرة على أن تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين". أي أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يسمح لدولة ما أن تمتلك من القوة ما يمكّنها من السيادة المطلقة والهيمنة على الآخرين[6]. وعرفه (روبرت د. كانتور، Robert Kantor) بأنه عبارة عن "حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة"، أي أن هناك عدد من القوى التي تتعارض فيما بينها، ويوجد بينها توازن سواء أكان هذا التوازن ساكناً أو متحركاً يحول دون اختلال العلاقة بين تلك الدول[7]، كما إن كلمة (الاتزان) التي وردت في تعريف (كانتور) تعني حالة الاستقرار المعتادة التي تنشأ عن تعاون قوي[8].

أما (هانس جي. مورجنثاو)، فيرى بأن هناك صعوبة تكتنف تعريف توازن القوى، نظراً لأن اطلاقه كثيراً ما يؤدي إلى فهم متعدد، ويورد في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، أربعة معانٍ مختلفة لمفهوم توازن القوى. فقد يستعمل كسياسة تهدف إلى حالة معينة من الأوضاع، أو قد يستعمل للإشارة إلى توازن فعلي في زمن محدد، أو قد يعني أنه التوزيع التقريبي المتكافئ للقوة، أو إنه مجرد توزيع للقوة بغض النظر عن كيفية توزيع هذه القوة ومقدار التكافؤ بين قوة الأطراف[9]. أي أن (مورجنثاو) يشترط لوجود التوازن الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على ظاهرة التعدد في القوى/الأطراف في الوقت نفسه.

وكان استعراض (أرنست هاس E. Hass) لأدبيات توازن القوى، قد أسفر عن استخلاص ثمانية معانٍ أو استعمالات مختلفة لهذا المفهوم. علماً إن تلك المعاني تشير إلى مجرد مقترحات تهدف، أما إلى مجرد تحديد مدى الحروب التي نشبت، أو إلى عملية توزيع القوى بين الأطراف المشاركة في نظام توازن القوى، كما تتفق تلك المعاني أيضاً على فكرة الردع المتبادل (Mutual Deterrence)، التي تؤكد إن ردع أي دولة من القيام بعدوان، يكون عن طريق تظافر جهود أطراف نظام توازن القوى في الرد على أي عدوان محتمل كجماعة واحدة[10]. ويعكس هذا المفهوم لنظام توازن القوى، نظام توازن القوى التقليدي، الذي ساد في المرحلة ما بين القرن الثامن عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية، كما يعكس

أيضاً نظام توازن الرعب النووي الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، علماً إن كلا النظامين عكسته الخبرة التاريخية للشعوب والدول.

وعلى العموم، فقد استعمل مفهوم توازن القوى، ليدل بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوة بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهو يدل في الغالب على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى. كما أنه يعبر عن سياسة ترويج تساوي القوة، القائمة على افتراض إن عدم توازنها أمرٌ خطير. لذلك، يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدراتها على وضع حدٍ لأي معتدٍ. كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى ما دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن[11]. وعلى ذلك فإن سياسة توازن القوى تستدعي أن تهدئ أي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدى دولة واحدة قد يولّد لدى الدول الأخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية نحوها. بمعنى آخر، إن نظام توازن القوى يشير إلى الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن وشبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو الأنظمة السياسية الدولية الفرعية، وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها وهو بذلك لا يشترط أن تكون القوة الموزعة بين الأطراف الأساسية توزيعاً متوازناً مطلقاً وإنما نسبياً[12]، بما يوجد نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن.

إذن، توازن القوى هو المبدأ أو السياسة التي تتبعها دولة أو تحالف دولي في مواجهة دولة أو تحالف دولي آخر، بحيث لا يتاح لدولة مع حليفاتها الاستئثار بالنفوذ الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول. واتبعت الدول ولازالت تتبع في سبيل تحقيقه العديد من الوسائل والأساليب التي اختلفت وتختلف باختلاف الزمان والمكان، كسياسة التفرقة بين الخصوم وسياسة التسلح وسياسة التحالفات والمناطق العازلة وسياسة التدخل الدفاعي أو الهجومي. ولولا اتباع الدول لهذه السياسات، لكانت فترات الحروب فيما بينها أطول بكثير مما وقع بالفعل. إذ استطاعت سياسة التوازن أن تحول دون انفراد دولة واحدة بالهيمنة على النظام الدولي، كما كانت من ناحية أخرى الأداة لضمان السلم الدولي عبر التوازن المتكافئ لعلاقات القوى، الذي كان رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الدول المختلفة[13].

أما التوازن الاستراتيجي الدولي، فهو الذي يأخذ معناه من معنى التوازن عامة، كونه أحد فروع التوازن التي ظهرت حديثاً بعد أن استندت القوى الدولية المتنفذة في السياسة الدولية على خيار توليف التمايز وتوافق وجهات النظر بينها بحيث ترتكز العلاقة بينها على صور أدائها الاستراتيجي بأبعاده المختلفة عن طريق آليات التنافس الشرعية[14]. فيعُرف التوازن الاستراتيجي الدولي على أنه "التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة على الساحة الدولية بما تشمله من جميع قدرات الدول المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة وفي المقدمة القدرات العسكرية ليكون بذلك أكثر شمولية ويحقق دمجاً ملموساً بين القوة والقدرات المملوكة لأطراف التوازن"[15]. ويعُرف أيضاً على أنه "الحالة التي تتعادل أو تتكافئ أو تتوازن عندها القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدولة أو لمجموعة من دول التي يجمعها اطار واحد مع غيرها حيث تكفل لها ردع ومواجهة التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها سواء أكانت منفردة أو مجتمعة، والقدرة على التحرك السريع لإعادة التوازن عند اختلاله لتحقيق الاستقرار"[16]. كما أنه "الحالة التي تتعادل وتتكافئ عندها القدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو لمجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة، ردع التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكّنها من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى حالة الاتزان عند اختلالها لتحقيق الاستقرار"[17].

وبظهور السلاح النووي، صار التوازن الاستراتيجي الدولي من المصطلحات المألوفة، إذ يقصد به "طبيعة العلاقة بين أقطاب القوة من خلال الأخذ بالحسبان كافة عوامل القوة لدى كل طرف من ناحية الاختلال والتعادل بين الأطراف دون الاعتداد بجانب واحد وهو الجانب العسكري"، والذي كان معمولاً به في السابق لوصف تلك العلاقة. وينصرف إلى بيان التعادل النسبي في القوة بين الدول ذات التأثير ضمن النطاق العالمي وهذا التعادل في الإمكانات المختلفة للدولة نابع من محصلة الظروف والأوضاع السائدة في كل دولة من دول أطراف التوازن، كذلك فإن التماثل المتزايد للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية يؤدي إلى تحسين الظروف واحتمالات الوصول للتوازن بعد أن اتسع مفهوم التوازن الاستراتيجي وأصبح يتضمن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية[18]، فضلاً عن العسكرية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب، أي أنه يتضمن عناصر اقتصادية وتكنولوجية إلى جانب اعتبارات القدرة في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ووسائل نقلها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة،

وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الاقتصادية والتكنولوجية غير العسكرية والاستراتيجية في العلاقات الدولية[19].

إذن، يتكون التوازن الاستراتيجي الدولي، من ستة عناصر أساسية، يأتي أولها القوة القومية للدولة المتمثل بالعنصر الجيوبوليتيكي المعني بأن المساحة تهيأ القوة، والعنصر الثاني الذي يتمثل بالقوة الاقتصادية. أما العنصر الثالث فهو القوة العسكرية، ثم يأتي العنصر الرابع الذي يتمثل بالإرادة السياسية، ثم العنصر الخامس الذي يعني بتوازن المكانة أي التوافق بين قوتها ودورها، إذ يؤدي فقدان المكانة إلى إضعاف قوة الدولة على التأثير الفعّال في التفاعلات السياسية في النسق الإقليمي أو الدولي. أما العنصر السادس وهو الأخير فهو توازن القوى أي توازن السياسات الفاعلة في النسق الإقليمي والنسق الدولي[20]. وبالتالي فإن التوازن الاستراتيجي الدولي يصف الكيفية التي تتصرف بموجبها الدول، اتجاه المشاكل المتعلقة بأمنها القومي في اطار بناء وتغيير المحاور والتحالفات، كما أنه يبرز نتيجة لوجود تناقضات واضحة في المصالح القومية للدول الأطراف فيه، إذ إن ذلك يضفي سمة الديناميكية، والتفاعل المستمر الذي يضمن استمرار التوازن[21].

وعلى الرغم من الاختلافات الجزئية بين كل من مفهوم توازن القوى ومفهوم التوازن الاستراتيجي الدولي، إلا أن أغلب الباحثين بالموضوع يستعملون المفهومان كمترادفين لبعضهما. ويمكن تقسيم توازنات القوى في العلاقات الدولية إلى نوعين، علماً إن أي من هذين النوعين قد يستمر لمدة معينة ويحظى بالاستقرار النسبي بسبب سياسات توازن القوى التي تتيح هامشاً محدوداً لحدوث تغيير جذري في النظم القائمة. وهذين النوعين هما[22]:

1. توازنات القوى البسيطة/ التوازن الثنائي: الذي تألف من دولتين أو من مجموعتين متنافستين من الدول، وقواهما متعادلتان نسبياً. إذ تتحدد بنية النظام الدولي بوجود قوتين تمتلكان من مظاهر القوة والنفوذ دون سواهما، ويكون تمثيل موازين القوى بحيث إن معظم الدول تتجمع حول قوتين تسمح لها قواها بالتقدم على الآخرين، ويصير كل منهما مركزاً للتحالف، وتُجبر الدول الأخرى على تحديد مواقعها بالنسبة للقوتين، عن طريق الدخول في أحد التحالفين، إذا لم يكن بمقدورها الوقوف جانباً ببقائها غير منحازة. ومن أمثلة التوازنات البسيطة، التحالف الفرنسي الروسي عام 1893م ضد التحالف الثلاثي الذي كان يضم كلاً من ألمانيا والامبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا، وكذلك محور برلين – روما الذي قام

عام 1936م ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم. وكذلك النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة الذي كان يتكون من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقطبين متنافسين.

2. توازنات القوى المعقدة أو المتعددة، التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها بعضاً، وليس هناك حدود قصوى لعدد تلك المحاور والتجمعات، في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، وقد ساد هذا النوع من التوازن في أوروبا في القرن الثامن عشر.

وتستند فكرة التوازن الاستراتيجي الدولي على الفرضية التي مؤداها، إن القوة فقط هي التي تستطيع مجابهة أثر القوة، وأنه لا يمكن حدوث الاستقرار وإمكان التنبؤ والاطراد في عالم فوضوي إلا حينما تكون القوة التي بوسع الدول ممارستها للحصول على مبتغاها في العالم في حالة من الاتزان[23]، أي أن هناك علاقة واضحة بين القوة والتوازن، فالقوة بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية ككل، ذلك نتيجة لغياب المجتمع الدولي ولكون المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناءً على ما تمتلكه من إمكانات مادية وعسكرية وليس من منطلقات قانونية وأخلاقية، الأمر الذي جعل من القوة القاعدة المحورية في العلاقات الدولية[24]. وعليه فإن مفهوم التوازن الاستراتيجي يختلف بالنسبة إلى الدول الساعية إليه على وفق طموحاتها وأهدافها ودوافعها، فبالنسبة إلى دول معينة فإن التوازن الاستراتيجي يعني مساواة الدول فيما بينها في كل مجالات القوة أو على الأقل في المجال الذي يعدّ مهدداً لهذا التوازن، وبالنسبة إلى دول أخرى فإن التوازن يعني تفوق دولة معينة على الدول المعنية بهذا التوازن، والمستهدفة من خلاله خلافاً للمفاهيم الدولية المتعارف عليها، من خلال المعايير المفروضة والمستندة إلى القوة، وليس إلى الشرعية الدولية[25].

إذن، يقترن التوازن الاستراتيجي الدولي بوجود القوى التي تتعادل تأثيراتها في البيئة الدولية، وتبقى صفته:

– أما مختلة لصالح قوة واحدة (أحادي القطب)، ويكون قوامه دولة/قوة واحدة تكون متجاوزة للدول الأخرى بغاياتها، وتأثيرها في العالم. وقوة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها وتعهداتها وكبر شعورها بأنها تحمل (رسالة) كونية تتصاع إليها إرادة الدول الأخرى، وقادرة على التدخل في جميع قضايا/ مناطق العالم، وفي ضوء هيكل علاقات القوة الدولية في هذا النظام (الأحادي) يصبح من الصعب تماماً على الدول الصغرى أو المتوسطة المشاركة في تقرير تفاعلاته[26]. بمعنى آخر، إن حالة الاختلال الاستراتيجي توجد وضعاً، يشعر بمقتضاه أحد الأطراف إن بوسعه حسم الأمور لمصلحته بالقوة، وإن

الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقاً. أما الطرف الآخر فيجد نفسه في مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء في اطار اللعبة بأقل الخسائر الممكنة. وحالة الاختلال هذه تفتح الطريق إلى احتمالات عدم الاستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة، ومقاومة الطرف الآخر لذلك[27]. أي أن في حالة غياب التوازن، ستتمتع دولة واحدة بقوة فائقة تزيد عما هو متاح للدول الأخرى، وأن فائض القوة المتاح لهذه الدولة سيغريها بالسيطرة على غيرها من الدول، وإكراههم على التخلي عن أهداف وسياسات اختاروها لأنفسهم، لكي يتبنوا أهدافاً وسياسات تختارها لهم القوة المهيمنة. إن اختلال ميزان القوى وانحيازه لمصلحة أحد الأطراف يشجع الدولة الأقوى لخوض مغامرات التخويف والسيطرة والتوسع. وهو الأمر الذي يحدث عندما يغيب بين الدول الأخرى منافس حقيقي، وطرف يمتلك من القوة ما يكفي لتحميل المعتدي ثمناً باهظاً لسياسات الترهيب[28].

– أو موزعة بين عدة قوى (متعددة القطبية). والنظام الدولي متعدد الأقطاب هو ما استقرت عنده حالة المنافسة بين عدة قوى مالكة لإمكانات متقاربة، وهي الصفة البنيانية للنظام متعدد الأقطاب، الذي يضم أكثر من طرفين دوليين رئيسيين، وهذه القوى غير متساوية بالضرورة في القوة. وهناك إمكانات أكبر للاعتدال في هذا النظام، في ظرف وجود الرادع النووي. كما توجد درجة سيولة عالية في تفاعلاتها المختلفة، وتجانس إيديولوجي. فالمتغير النووي يجعل الرغبة بتحقيق كامل الطموحات القومية تصطدم بالقدرة على تحمل أكلاف مواجهات غير مرغوبة، ومن ثم يفرض الحاجة إلى إقامة توافقات مرحلية[29]. وهنا يكون التوازن الاستراتيجي الدولي، هو العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطى مفهوم الميزان العسكري الشائع الاستعمال، إذ يتضمن أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية، فضلاً عن البعد العسكري. فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما بقياس العناصر ذاتها لدى الطرف الآخر. بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الدولي. فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوة توجد موقفاً من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكان المناورة والمساومة، وتتيح فرصاً وبدائل متعددة[30].

وهكذا يعدّ التوازن الاستراتيجي الدولي نظام دولي اجتماعي، الفاعلون الرئيسيون فيه هم القوى/الدول القومية، ويفضل أن لا يقل عدد هذه الدول/الفواعل عن خمسة لكي يتمكن النظام من أداء وظائفه بفعالية. إذ يرى أغلب الباحثين أنه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسة في هذا النظام كلما أسهم ذلك في استقراره، أي أن احتمالية الصراع تنخفض كلما زاد عدد أقطاب هذا النظام[31]. وبالتالي فإن هذا النظام يستند إلى شروط ثلاثة. يتمثل الشرط الأول بوجود مجموعة من الدول المستقلة التي لا تقيدها أي سلطة

مركزية شرعية. أما الشرط الثاني، فيتمثل بوجود منافسة دائمة بين تلك الدول مع مراقبة أي موارد نادرة أو قيم متعارضة، فضلاً عن التوزيع غير المتساوٍ للمكانة والثروة وإمكانات القوة بين اللاعبين السياسيين الذين وضعوا النظام، وهو ما يمثل الشرط الثالث[32].

المطلب الثاني : الحرب بين التوازن الاستراتيجي وتفعيل نظم سباق التسلح

يعدّ التسلح، مفهوماً ذا بعد فلسفي مرتبط بعدد من المفاهيم المهمة، منها أمن الدولة وقدراتها المادية والاقتصادية والعسكرية التي تقودها دوافع كامنة أو ظاهرة، وقد تكون داخلية أو خارجية تدفع الدولة نحو التسلح، كونه أحد المقومات الأساسية التي يقوم عليها أمن الدولة وسلامتها الإقليمية فضلاً عن كونه ضمانة أكيدة لاستقلالية الدولة في عالم اليوم[33]. ويُعنى التسلح باستكمال قدرات الدولة على مواجهة أي عدوان لتأمين حماية مستمرة لأراضيها وثرواتها المادية والمكاسب، فهو من هذه الناحية حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي ويمليه مبدأ المساواة بين الدول[34]. وعموماً، فإن التسلح يهدف إلى امتلاك القوة التي تعبر بالأساس عن فكرة السيادة، بمعنى القدرة على التصرف بطريقة سيادية، سواء من خلال الإكراه أو الدبلوماسية، دون إحباطها من قبل قوة أخرى، الأمر الذي يعني إن القوة هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها[35]. علماً إن الدولة تحصل على احتياجاتها من السلاح والمعدات العسكرية، أما بالتصنيع المحلي أو بالاستيراد من الدول الأخرى، أو عن طريق عقد المعاهدات أو بالدفاع المشترك[36].

أما سباق التسلح، فهو ظاهرة عسكرية تتمثل في استمرار التنافس بين الدول المتصارعة فعلاً أو ضمناً على تحسين كفاءة أسلحتها القتالية وطاقاتها الدفاعية والهجومية عبر تطوير الأسلحة والمعدات الحربية، نوعاً وكماً، وتحديثها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطور التقني والتكنولوجي، وبناء القوات المسلحة الضخمة المستعدة لخوض المعارك في أي وقت من الأوقات لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها الداخلي[37].

وفي الواقع، فإنه يسبق سباق التسلح بين الدول مواقف تنتهي بتصاعد الخلافات بينها إلى أعلى درجات من التأزم، قد تصل إلى حالة الحرب، إذ أن محاولات الدول لضمان متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات تقود إلى ازدياد تعرض دول أخرى إلى الخطر، فكل صانع قرار يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، فيما يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً. وفي هذا السياق ذكر (جوزيف كاميلري،Joseph Camilleri) في كتابه الموسوم بـ(أزمة

الحضارة آفاق إنسانية في عالم متغير) إن "الدول حين تشعر بنسبة أقل وأقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترساناتها إلى الحد الذي يكفي لإخافة العدو وردعه، ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وهذا يؤدي إلى سباق تسلح عنيف قد ينتهي بالحرب"[38].

وهناك علاقة وثيقة بين التسلح والتوازن الاستراتيجي الدولي. فالدولة التي تعتقد أنها قد تخّلفت من ناحية القوة عن منافسيها، سوف تسعى لتحسين وضعها النسبي في علاقة القوة بصورة عامة. أي أن التسلح يشكّل الوسيلة المباشرة والرئيسة لسد الفجوة في القوة بين الدول. ومن ثم فإن التسلح في ظل نظام التوازن الدولي ينطوي على إشكالية غير تقليدية، وهي انعدام السقف الذي يقف عنده التسابق، بمعنى أنه يتطلب قدرات اقتصادية وتقنية قد لا تكون ميسرة في كل المراحل والظروف لدى بعض الدول، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الدولي[39]. وهكذا فإن الدولة تهدف من وراء تسلحها تحقيق التوازن أو التفوق العسكري مع دولة أو دول أخرى، وترجيح الكفة التسليحية لها إزاء تلك الدول، بغية المحافظة على أمنها الوطني/القومي أو تحقيق أهداف توسعية بواسطة الحرب[40]. ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد، التنافس الشديد بين البحريتين الإنكليزية والألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، والمنافسة بين البحريتين الفرنسية والألمانية في المرحلة ذاتها. وفي بعض الأحيان وفي مراحل معينة تتخللها أزمات مزمنة يكون سباق التسلح سمة مستمرة نوعاً ما، ويعد سباق التسلح الأمريكي السوفيتي إبان الحرب الباردة أبرز مثال على ذلك.

وتبقى جدلية العلاقة (محل الدراسة) متمحورة حول موضوعة التوازن الدولي الذي يتطلب علمياً دراسة منحنيات القوة والمتمثلة بالصعود أو النزول في قوة الدولة بين اللاعبين الرئيسيين في البيئة الدولية، وعلى هذا الأساس يتضح شكل التوازن ببعده الدولي، وبالتالي فإن حقيقة التنافس الدولي يكمن في الحيازة على القوة والحفاظ عليها واستدامتها إلى أقصى حدٍ ممكن أو انتقالها لتصبح قوة مضافة لدولة ما لم تكن تملكها من قبل. وإذا كان منحنى القوة يشير إلى قياس مدى إمكانية الدولة في الحفاظ على مقدرات قوتها وبالتالي ميزان قوتها الاستراتيجي على المستوى الخارجي في التوازن، بمعنى إن الدول لها مقومات قوة متغيرة عبر الزمن فإذا كان المؤشر في السالب فهناك ضعف في مدى قدرة الدولة في الحفاظ على وزنها الخارجي، إذ يرى العديد من الباحثين إن السياسات الداخلية مرتبطة في نتائجها مع السياسات الخارجية، وإن البيئة الداخلية للدول هي مرتكز لما تحققه خارجياً، من مصالح وتفوق وتوسع واستيعاب للآخرين. أي أنهم يرون أن فشل الدولة على المستوى الداخلي هو حتماً سيكون فشلها على

الصعيد الخارجي ما يستدعي في ذلك النظرة التكاملية للأداء[41]، ويعدّ انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن العشرين أبرز مثل لتراجع منحنى القوة أو انخفاض مؤشر القوة (التغير السلبي في منحنى قوة الدولة).

وقد يبدو إن سباق التسلح يولد دينامية خاصة به، ولاسيما في ظل نظام عالمي يشهد ابتكاراً تكنولوجياً سريعاً. فقد مال السباق بين القوى العظمى منذ عام 1945م إلى إيجاد مثل هذا النوع من الدينامية، التي ساعدت على بروز نزعات أخرى، إذ أن تلك الدينامية لا تعود إلى مجرد مستويات الأسلحة التي لدى الخصوم/أصحاب المصالح، ولاسيما المؤسسات العسكرية والصناعية، الذين وجدوا أن استمرار وجود مستوى عالٍ من الانفاق على الأسلحة وما ينطوي عليه ذلك من أبحاث مسبقة إنما يخدم مصالحهم. وفي مثل هذه الظروف لا بد من تعديل نموذج الصرف لسباق التسلح ليأخذ في الحسبان كل هذه العوامل[42]. وذات الأمر ينطبق على سباق التسلح النووي الذي أدخل استعماله الفعلي العالم عصر الأسلحة النووية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية وعسكرية وقانونية. وقد عدّت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الرئيسة المسببة لهذه التداعيات التي أوجدت وضعاً أمنياً مقلقاً للعالم منذ الاستعمال الأول لهذا النوع من السلاح. ومنذ ذلك الحين، واجه رجال الدولة والقانون والسياسة في العالم مشكلة انتشار السلاح النووي بشكليه الأفقي والعمودي[43].

ولجعل العالم عالماً خالياً من السلاح النووي، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مسارين. تمثل الأول منهما في بناء قوة دفاع نووية استراتيجية لمواجهة الخطر النووي السوفيتي، أما المسار الثاني فقد تمثل في انتهاج سياسة السيطرة على التسلح النووي ودعم سياسة حظر انتشار السلاح النووي. ومن أجل تحقيق أهداف المسار الثاني عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى انشاء وتوظيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968م ونادي لندن، لقناعتها إن هذه الجهود الدولية هي الآلية المناسبة للحد من انتشار السلاح النووي، خاصة وأنها تمتلك النفوذ والقدرة على التحكم في مسار هذه الهيئات. وعلى الرغم من هذه الجهود فقد دفع التطلع إلى الأمن القومي بعض الدول مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية للحصول على السلاح النووي[44].

ومنذ نهاية الحرب الباردة أخذ الوضع الدولي يتسم بحالة من المرونة والسيولة بصورة كبيرة، لاعتماده على مبدأ تبادل المصالح وتبادل التهديد في آن واحد، بحيث باتت هذه الأنماط السلوكية تحكم التفاعلات الدولية بصورة غير رسمية. وعلى الرغم من كل المؤشرات على تزايد معدلات التعاون الدولي، إلا أن

الصراع والعداء المتبادل والتنافس مازال كامناً في ثنايا هذه التفاعلات. إن غالبية الأدبيات والكتابات الأكاديمية (والواقعية منها على وجه الخصوص) خلال السنوات العشر الأخيرة، لا تتحدث عن التعاون والسلام (الوهمي) الذي يروج له الليبراليون والبنائيون، وإنما تتحدث عن مستقبل الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الدولية الصاعدة، انطلاقاً من فرضية تقول أنه (حتى لو طغى تدفق التفاعلات التعاونية على الساحة الدولية، سيظل الصراع هو السمة الذاتية للعلاقات بين الدول)[45].

وهكذا ساهم انتشار القوة في تعاظم الحيازة النووية للدول، فجنباً إلى جنب مع تطوير القدرات القومية يأتي الانتشار ليعزز جانبين من القوة عن طريق الانتشار النوعي والانتشار الكمي التقليدي. فالحيازة النوعية تعني التفوق على الآخرين ضمن المنطقة التي يحكمها التوازن، بينما حيازة القوة التقليدية تعني تخلخل ميزان التوازن لصالح الدول الأخرى ذات الحيازة النوعية[46]. الأمر الذي يعلي من فرص الحرب خاصة عندما تبرر بعقائد بعيداً عن مسلمات الأداء الاستراتيجي، كالعقائد الحضارية والدينية والقومية، ليغدو النظام الدولي أو الإقليمي ضحية مركبة لحيازة القوة ثم انتشار القوة ومن ثم إلى الحيازة النووية من ثم الارتباك في التصرف في القوة، ومن ثم يؤدي سياسات طاردة للتوازن (توازن التهديد) كمقدمة للحرب[47].

ويشير تقرير منشور للمعهد الدولي للأبحاث من أجل السلام في ستوكهولم، وهو معهد متخصص في دراسة التحولات العالمية للسياسة الدولية في جانبها السلمي والعسكري، إلى حدوث زيادة مرتفعة في كمية المشتريات والانفاق العالمي على الأسلحة بمختلف أشكالها وأنواعها، بحيث يمكن القول إن النفقات العسكرية العالمية ظلت تسير في سلم تصاعدي خلال المدة ما بين 2003–2016 وبلغت ذروتها في عام 2014م بشكل خاص. ويرى كثير من الخبراء العسكريين إن القرن الواحد والعشرون هو قرن التسلح والانفاق العسكري، وذلك لمواجهة التقلبات والتحديات العالمية (القادمة) للسياسة الخارجية للعديد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين[48].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لحظر التسلح الاستراتيجي، تقنيات وتسهيلات وتجارب، إلا أن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أخذ يشهد زيادة في سباق التسلح الدولي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الاتحادية. ففي تقرير إحصاء الانفاق العسكري عالمياً لعام 2019م، ذكر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) إن العالم وصل لأعلى مستوى للتسلح خلال العقود

الثلاثة الأخيرة، ومنذ الحرب الباردة، أنفقت دوله نحو تريليوني دولار على العتاد العسكري، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في حجم الانفاق تليها كل من روسيا الاتحادية والصين[49].

فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت نسبة الإنفاق الأمريكي العسكري (40.7%) من نسبة الإنفاق العالمي، وقد أورد التقرير السنوي لمعهد هلسنكي لدراسات السلام، الصادر في عام 2017م، إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتل المرتبة الأولى عالمياً في الانفاق العسكري لتستحوذ على (31%) من سوق السلاح العالمي. وذكرت دورية (جينز) الأمريكية المتخصصة في الشأن العسكري في تقريرها الصادر في كانون الثاني 2018م، إن الانفاق العسكري الأمريكي الذي بلغ (363.2) مليار دولار أمريكي في عام 2016م قد ارتفع إلى (643.9) مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2017م وأنه من المخطط له أن يزيد بنسبة (3.3%) بنهاية عام 2018م[50]. وكشفت شركة (أيروجيت روكيتداين، Aerojet Rocketdyne) الأمريكية المصنعة لأنظمة دفع الصواريخ، في 16 أيلول 2019م، عن انها تعمل على تطوير محرك قوى جديد لصاروخ ذي سرعة فرط صوتية المعروف باسم (Hypersonic)[51] والذي لا تقل سرعته عن خمسة أضعاف سرعة الصوت (5 ماخ) . إذ تعاقدت شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية للصناعات الدفاعية في نيسان 2019م، على تطوير هذا الصاروخ الذي يعرف باسم سلاح الهجوم التقليدي ذي السرعة الفرط صوتية (Hypersonic Weapon Conventional Strike) واختصاره (HCSW) أو (Hacksaw) لمصلحة القوات الجوية الأمريكية. وأشار المتحدث باسم الشركة (ستيف وارين، Steve Warren) إلى أن هذا الصاروخ الذي يوصف بأنه صاروخ كروز والذي تبلغ قيمة عقد تطويره نحو (928) مليون دولار سيقتفي تقنية المركبة ذات السرعة الفرط صوتية التي حملت اسم راكب الأمواج (X-51A Waverider) ذات محرك الاحتراق النفاث الفوق صوتي (Scramjet). كما أجرت القوات الجوية الأمريكية أيضاً أول اختبار على صاروخ آخر ذي سرعة فرط صوتية يحمل اسم (سلاح الاستجابة السريعة المطور، AGM-183A Advanced Rapid Response Weapon) المعروف اختصاراً بـ(ARRW) وينطق (Arrow) بمعنى السهم[52].

أما روسيا الاتحادية، فعلى الرغم من أنها تحمل مسؤولية السباق الدائر في منظومة التسلح للولايات المتحدة الأمريكية بسبب انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، إذ قال الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في تصريحات لقناة (روسيا اليوم) في الثاني من آذار 2018م (إن تحدثتم عن سباق التسلح، فإنه يبدأ بعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بالتحديد). كما أكد (بوتين) في كانون الأول 2018م تمسك روسيا بالمعاهدات الدولية الخاصة بالأسلحة

الاستراتيجية وحذر من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها قد يضر بالأمن والاستقرار الدوليين[53]، إلا أنها (روسيا الاتحادية) قد انخرطت هي أيضاً في سباق تسلح (نوعي) تمثل بالصواريخ ذات السرعة الفرط صوتية التي تمتاز بقدرتها على تجاوز العوائق والمناورة، وهذه الصواريخ عبارة عن ثلاثة نماذج، هي على النحو الآتي[54]:

1. زاركون (Zircon)، وهو عبارة عن صاروخ فرط صوتي روسي تم تطويره ليصبح قادراً بعد اطلاقه من الغواصات الروسية على توجيه ضربات قاتلة للسفن وحاملات الطائرات والغواصات، والأنظمة الصاروخية الأرضية المتنقلة، وتتراوح سرعته ما بين (6–8 ماخ)، ويصل مداه إلى (1000) كيلومتر.
2. كينزال (Kinzhal)، وهو عبارة عن نظام صاروخي فائق السرعة، يتم اطلاقه جواً من طائرات (ميج –31)، وتصل سرعته إلى (10 ماخ) فيما يبلغ مداه (2000) كيلومتر.
3. أفانغارد (Avangard)، وهي عبارة عن مركبات انزلاقية فائقة سرعة الصوت، وتستعمل كأسلحة لاختراق أنظمة الدفاع الصاروخي بسبب خصائصها غير المسبوقة التي قد تكون هادمة للعقائد العسكرية الحالية للدول المتقدمة، إذ تبلغ سرعة تحليقها (27 ماخ)، كما أن لديها القدرة على حمل حمولات تفجيرية نووية وتقليدية على حدٍ سواء.

وفيما يتعلق بالصين، التي دخلت هي أيضاً مضمار سباق تسلح الأسلحة الفرط صوتية، فقد أنجزت خطوات غير مسبوقة لتقليص الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في مجال اختراع الصاروخ (ستاري سكاري –2) الذي تبلغ سرعته (6 ماخ) أي ما يعادل (7344) كيلومتر في الساعة، وصاروخ (جيا جينغ – 1) القادر على تجاوز أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية القائمة في شرق آسيا[55]. وفي 6 آب 2018م كشفت الصين عن أنها اختبرت بنجاح يوم 3 آب 2018 مركبة ذات سرعة فرط صوتية من طراز (راكب الأمواج) يمكنها التحليق فوق موجات الصدمة المتولدة خلال الطيران بسرعة فرط صوتية، تحمل بدايةً بواسطة صاروخ ذي محرك دافع يعمل بالوقود الصلب قبل أن تنفصل عنه وتحلق تحليقاً حراً عائداً إلى الأرض[56].

وعلى الرغم من سباق التسلح الاستراتيجي هذا ما بين القوى الكبرى إلا أن عقال التناقضات بينها لا ينفلت نحو الصراع المسلح، وذلك بفعل تأثير متغيرات أربعة، وهي[57]:

1. (توازن) الرادع النووي بين القوى الكبرى.

2. إدراك أكلاف التحلل من سياسات الاعتمادية المتبادلة (نحو إظهار سياسات توازن القوى).

3. الاتفاق الضمني بين القوى الكبرى على تصريف ضغوط الحاجة إلى الصراع (لتأكيد المصالح) بوساطة المسعى نحو استقطاب دول أخرى لصالحها، وإن صاحب ذلك احتمالات الاحتكاك بين تلك القوى، فهذا ما ينتهي بها إلى حفظ التوازن الدولي بشكل مقبول، بمعنى إعادة توزيع دائمة لعوائد (مناطق النفوذ) تتوازى مع حجم الالتزامات وإمكانات القوة التي تمتلكها كل قوة كبرى.

4. تفادي نتائج حرب شاملة يصعب حسابها عبر تفادي الضربة الشاملة المضادة (تطوير التقنيات الدفاعية)، أو التقليل من آثارها، أو السعي نحو نزع شامل أو جزئي للسلاح، أو عبر تقنين التناقضات بينها بالاتفاقات والمعاهدات التعاونية بالشكل الذي يؤدي إلى استمرار الأوضاع التوازنية إلى أجل غير مسمى.

ونحن مع الرأي القائل بأن انتشار الأسلحة فوق التقليدية أدى إلى التقليل من استعمال المتغير الاستراتيجي – العسكري في الصراعات الدولية. فالقدرة على نفي وجود الطرف الآخر التي تثيرها احتمالات الحرب غير التقليدية تولد الخشية من اللجوء إلى هذا المتغير. وتنظيم العلاقات بين القوى الكبرى، وتقودها نحو تبني نهج غير عدائي إزاء بعض، كما أن عجز القوة القسرية عن تحقيق الأهداف المنشودة بكلفة أقل من العائد المرغوب تدفع بتلك القوى إلى أن تحيد عن فكرة الانتحار من أجل الغير في أي نزاع دولي – إقليمي.

وهكذا يتبين لنا، إن الحرب تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على نظام ميزان القوى، بوصفه ملازماً لسياسات التحالف وسباقات التسلح، التي تعدّ إحدى الطرق التي تسلكها الدول العظمى من أجل المحافظة على التوازن فيما بينها من دون الحرب، ولكن في حال فشل سباق التسلح في تحقيق نتائجه تكون الحرب عندها حتمية. على أنه ثمة دور آخر للحرب في النظام الدولي، يتمثل في إن توازن هذا النظام يكون معني بالاستقرار والموازنة ومنع التغيير، غير أن حل الصراع يحتاج في بعض الأحيان إلى التغيير الذي لا يمكن أن يحدث إلا عبر الحرب، و بهذا المعنى فإن الحرب لا تشير إلى الفشل في حل الصراع، بل إنها وسيلة للتغيير من أجل تحقيق التوازن المطلوب.

المطلب الثالث : الدبلوماسية بين الانحسار والتفعيل... كأداة مركبة للتوازن الاستراتيجي الدولي واختلاله

تعدّ الدبلوماسية أهم أداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها من خلال التمثيل والتفاوض، وبناء العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها. أي أن الدبلوماسية تهدف إلى خدمة سياسة الدولة الخارجية، من خلال إيجاد الأجواء المناسبة لنجاحها في تحقيق مصالحها. وهي بهذا تلعب دور الخبير الذي يقدم الاستشارة ليتمكن صاحب القرار من الاستفادة منها بما تقدمه من آراء ومشورة[58]. وفي نظرية وحدة السياسة الخارجية، تعدّ كل من الاستراتيجية والدبلوماسية، وجهان متكاملان لـ(فن السياسة) الذي يعدّ هدف إدارة التعامل مع الدول الأخرى، على مقتضى المصالح القومية، ومن وحدة فن السياسة تأتي فكرة تكامل الاستراتيجية والدبلوماسية، فالسياسة في زمن السلم تستعمل الوسائل الدبلوماسية، دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل. وفي وقت الحرب، فإن السياسة لا تستغني عن الدبلوماسية، التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين، وتواصل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواءً من خلال التهديد بالتدبير أو بفرض حل سلمي عليه[59].

وكان نشوء وتطور الدبلوماسية قد ارتبط مع تطور العلاقات الدولية. فتاريخ الدبلوماسية يعود إلى الاحتكاك بين الجماعات البشرية، إذ كشفت الدراسات التاريخية عن وجود علاقات دولية بين الامبراطوريات والدول القديمة منذ الفترة ما بين 3500–3000 قبل الميلاد، وأن الاتصال بين هذه الامبراطوريات والممالك والدويلات لم يكن قاصراً على ميدان القتال فقط، بل كانت هناك علاقات سلمية على قدر من الاستقرار. تلك العلاقات التي كان يتم تنظيمها من خلال اتفاق يقوم عن طريق مفوضين هم بمثابة مبعوثين دبلوماسيين بالمفهوم السائد حالياً[60]. فقد جرت عادة الحكام على إرسال المبعوثين لبعضهم البعض لعدة أسباب: كالحيلولة دون وقوع حرب، أو وقف العداء أو إبرام المعاهدات أو لاستئناف العلاقات السلمية وتعزيز التجارة بينهم.

أما عهد الدبلوماسية الحديث، فيعود وفقاً للمتعارف عليه إلى صلح ويستفاليا، الذي وضع حداً لنزاعات حرب الثلاثين عاماً (1618–1648م) وأرسى مبدأ استقلال الدول وحرية الاعتقاد والتسامح الديني. وفي القرن الثامن عشر كانت بريطانيا العظمى قد استعملت سياساتها الدبلوماسية لخدمة توازن القوى الدولية، بينما استعملت النمسا في عهد (مترنيخ) سياساتها الدبلوماسية لإعادة بناء مجلس أوروبا، الذي قامت

فيما بعد ألمانيا في عهد (بسمارك) محله لتغّير بذلك وجه الدبلوماسية الأوروبية وتجعلها (لعبة وحشية تدور حول سياسة القوة) على حد تعبير (هنري كيسنجر)[61].

وفي الوقت الذي كان لمؤتمر فيينا المعقود عام 1815م، الدور الأكبر في حل الكثير من الخلافات المتعلقة بالعمل الدبلوماسي والتي كانت سبباً رئيساً كاد أن يؤدي إلى قيام الحروب والنزاعات بين الدول[62]، تمكنت بعض الدول المتنافسة في أوروبا، ولاسيما بريطانيا العظمى وروسيا القيصيرية، من اقتسام العالم بينهما بعد إقصاء فرنسا عسكرياً من كونها دولة عظمى، فقد استطاع المسيطر على المحيطات والمهيمن على القارة الأوروبية والآسيوية تحقيق التوازن الأوروبي الذي تخللته المنافسات الاستعمارية والثورة الصناعية والأزمات الاجتماعية والطموحات القومية[63]. لذا لا يخطئ من يذهب إلى القول بأن مبدأ توازن القوى كان قد شكّل من جهة أولى الأساس لدبلوماسية التحالفات التي ظهرت ضد الملك (لويس الرابع عشر) ومن بعده (نابليون بونابرت)، ومن جهة ثانية كان سبباً لمعظم الحروب الأوروبية التي اندلعت خلال المرحلة الزمنية الواقعة ما بين صلح ويستفاليا حتى مؤتمر فيينا.

وكانت السنوات الخمسة عشر التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، قد شهدت ذروة حركة السلام الدولية، من خلال تفعيل العمل الدبلوماسي للقوى الأوروبية، إذ كثرت منظمات السلام الدولية وحظيت بالاحترام وتأسست المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي[64]، وأبرمت العشرات من معاهدات التصالح. فآمن وبقوة بعض ممن شهدوا تلك السنوات الهادئة التي عمها السلام، بأن عهد الحروب (على الأقل الحروب الكبرى) قد ولى. وقد بدا جلياً أنه في ضوء الإمكانات المكلفة والمدمرة للتكنولوجيا الحديثة آنذاك، فإنه حتى المنتصر في هذا الصراع سيخسر بكثير مما قد يجني. وافترض العالم إن البشرية أخذت تتمتع بعقلانية لكن بإمكانها أن ترى حماقة إهدار الموارد الثمينة في لعبة تدمير الذات. فقد كتب العضو بالحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني (أدوارد بيرنشتاين،Eduard Bernstein) في عام 1893م منتقداً سباق التسلح الأوروبي باهظ التكلفة الذي ساد في ذلك الوقت (إن جهود التسلح المتواصل التي أجبرت الدول الأخرى على مواكبة خطى ألمانيا في التسلح هي نوع من الصراع... يمكن وصف هذا الصراع بأنه حرب باردة... ليس هناك اطلاق رصاص لكن ثمة حالة من الاستنزاف) من حيث تقويض مستوى رخاء الشعوب وإهدار الموارد التي تحتاجها المجتمعات في عملية الاصلاح الاجتماعي[65].

ومن الخطأ أن نتصور إن الحرب العالمية الأولى، التي أسفرت عن أوسع دمار ثقافي، وأوسع موجة من القتل الجماعي في أوروبا، منذ حرب الثلاثين عاماً، كانت قد تسببت فيها عملية اغتيال واحدة[66]، بل

تعود من جهة إلى دبلوماسية التحالف التي نشأت على مر سنوات طويلة بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا من جهة، وبين فرنسا وروسيا القيصرية من جهة أخرى، وقد كانت هذه التحالفات المورطّة هي ما صنعت النظام الدولي الهش الذي انهار عندما اندلعت الحرب، أو بالأخص عندما أعلنت الامبراطورية الروسية تعبئة جيوشها وخاضت القوى العظمى الحرب باستثناء إيطاليا التي انتظرت للمراهنة على الحصان الرابح الذي تتحقق معه مصالحها[67]، ومن جهة ثانية إلى التباينات في ميزان الهجوم والدفاع والتي كان لها التأثير الأكبر في نشوب هذه الحرب، إذ أن شعور النمسا والمجر بقوتهما اتجاه صربيا وروسيا القيصرية، دفعهما إلى التصعيد، اعتقاداً منهما بأن الفرصة مواتية لتسوية المشكلة الصربية[68]. وعلى ذلك لا يخطئ من يصف نظام توازن القوى بأنه أما نظام حرب يكرر فشله، أو نظام لصنع الحرب وغالباً ما ينجح في هدفه، إذ أنه خلال الفترة الزمنية التي هيمن فيها نظام توازن القوى على السياسة الأوروبية (1648-1918) لم يكن سجل المبدأ في منع الحروب حافلاً بالنجاح، بل كان مسؤولاً في أغلب الأحيان عن بدء حروب أكثر من تلك التي ردعها[69].

وكان الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) هو من أوجد المبادئ السامية والأهداف النبيلة التي حشدت قوات الحلفاء لخوض الحرب وإرساء أسس السلام، من خلال مبادئه الـ(الأربعة عشر) التي عرضها على الكونغرس في كانون الثاني 1918م. وكان من بين الموضوعات التي شددت عليها هذه المبادئ: الشفافية الدبلوماسية في إبرام المعاهدات، وحرية الملاحة البحرية، والمساواة في الشروط التجارية، وتقليص حجم التسلح، وتسوية المطالب الاستعمارية، والجلاء عن روسيا وبلجيكا ومنطقة الألزاس واللورين ورومانيا وصربيا، وتأسيس دولة بولندية مستقلة تتمتع بمنفذ على البحر. إلا أن أهم تلك المبادئ، هو المبدأ الأخير الذي نص على تشكيل عصبة الأمم لضمان استقلال الدول. وبينما قبلت بها ألمانيا لدى الموافقة على عقد الهدنة، فإن قوات الحلفاء لم تقبل بها، إذ رفضت بريطانيا مبدأ حرية الملاحة البحرية، وطالبت فرنسا بتعويضات عن الخسائر التي تكبدتها جراء الحرب. وفي الوقت نفسه تلقى (ويلسون) ضربة موجعة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني عام 1918م عندما أحرز الجمهوريون عدة انتصارات في انتخابات الكونغرس في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية[70].

وشهدت المرحلة ما بين الحربين العالميتين انهياراً للاتفاقات القيمية بسبب عدم ثبات التحالفات الدولية وغياب التوازن الحقيقي للقوة. فالسلام العالمي الذي تأسس في عام 1919م، كان قد تأسس على قيم تحديد المصير وعدم الاعتداء والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، كما كانت مسألة فرض عقوبات على

المعتدي من ضمن النصوص الأساسية لميثاق عصبة الأمم. ولكن غياب العديد من القوى عن العصبة كان يدل على عدم الاتفاق حول منظومة قيمية محددة بينهم، كما إن عدم التوازن في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير كان أحد المصادر التي أدت إلى تظلم ألمانيا في معاهدة فرساي، والخلاف مع بريطانيا حول شرعيتها. ثم جاء التحدي الأكبر للعصبة في الثلاثينات من القرن العشرين مع تزايد رغبة كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان في إحداث تغييرات إقليمية تعادل تغييرات هيكلية جوهرية في النظام الدولي[71]، لتدعيم التوازن الدولي.

وكانت الجهود الدبلوماسية الجبارة التي سبقت أو تلك التي رافقت العمليات العسكرية الألمانية في الحرب العالمية الثانية قد عجزت عن منع الرغبة في التوسع لدى القيادة الألمانية بحجة حماية المصالح الحيوية الألمانية وتصفية الآثار المسيئة للسيادة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى. كما أخفقت تلك الجهود الدبلوماسية في تقليل حدة التناقض بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا والتي بررت احتلال ألمانيا لمنطقة (السوديت) ذات الأغلبية الألمانية في مؤتمر (ميونخ). وبذلك انطلقت الروح القومية الألمانية المتعصبة متوجة بالقوة العسكرية والاقتصادية[72]. ففي هذه الأجواء البالغة الدقة والحساسية والأهمية التاريخية لا تستطيع أن تلعب الدبلوماسية دوراً حاسماً، كما لا تلعب العناصر الأخلاقية والصداقة والتضامن وما شابه دوراً كبيراً في الواقع الفعلي واتخاذ القرارات الخطيرة والحاسمة.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، صار التوازن الدولي يتميز بالثنائية القطبية تحكمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا الغربية، في مقابل الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوروبا الشرقية، إذ مثلا قوتين متنافستين في العالم. وكانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على (هيروشيما وناكازاكي) في شهر آب 1945م عاملاً حاسماً في بلورة طبيعة هذه المرحلة وإيذاناً ببدء عصر جديد يكون فيه للولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى، على جميع الصعد، ولاسيما بعد تدعيم موقفها العسكري بموقف سياسي من خلال مبدأ (ترومان، Truman Doctrine) المعلن عنه في آذار 1947م الذي أكد فيه الرئيس الأمريكي (هاري ترومان، Harry S. Truman) صيانة المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكي عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق أوروبا وغيرها من المناطق وتحت ستار صيانة السلام العالمي. ومن ثم اقتصادياً ببرنامج (مارشال) للمساعدات المعلن عنه في حزيران 1947م، لإعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان وتدعيم الاقتصاد الأمريكي في الوقت نفسه[73]. من هنا بدأ صراع جديد بين قوتين كبيرتين استقطبتا أغلب دول العالم، الأمر الذي أحدث توازناً امتد لأربعة عقود. ولكن حرباً باردة اشتعلت بينهما، إذ استعمل الطرفان كل أنواع الحيل

والدهاء للقضاء على النقيض القوي[74]. فبعد أن حدد قطبا التوازن الدولي الفضاء الخاص بكل منهما والاعتراف به (سلمياً) وذلك عن طريق إقامة الستار الحديدي في عام 1945م وحصار برلين عام 1948م وعملية براغ عام 1948م، وحرب كوريا 1952-1954م وثورة هنكاريا (دوتيشيك) عام 1956م، إلا أنهما توجها في الوقت نفسه بصورة مباشرة وبمناسبة بعض المنازعات المتعلقة لإلغاء الاستعمار كما ضيقوا نطاقه حتى لا يضطران للتدخل بصورة مباشرة، عدا أفغانستان وغريلاند وفوكنلاند. وكانت الدبلوماسية بين قطبا التوازن الدولي حاضرة وعبر المفاوضات الحد من التسلح النووي ومنعه وحصره، انطلاقاً من الواجب الدولي الذي يحتم عليهما منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ولاسيما لدى حلفائهما[75].

وانطلاقاً من الفرضية التي مؤداها إن نجاح أو فشل الدبلوماسية في محيط العلاقات العسكرية أو الأمنية في العصر النووي لهو موضع جدال من قبل الكثيرين، فالفشل في أسوأ الظروف قد يؤدي إلى تدمير الحضارة، لذا عّد علماء المنهج الكلاسيكي في الدراسات الدبلوماسية إن محاولة تقريب الاختلافات بين الدول التي قد ينشأ بينها صراع مسلح تعد من أهم وأكبر المهام الدبلوماسية[76]. فكانت الدبلوماسية في هذه المرحلة محاولة لتنظيم التوازن وتجنب النزاعات ولتعزيز المكتسبات التي حققتها القوة العسكرية لكل منهما[77]، إذ نشأ تواصل ثنائي في الدبلوماسية الأمنية من خلال بناء قنوات متخصصة مثل الخطوط الساخنة بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية(جون كنيدي، John F. Kennedy) والزعيم السوفيتي (نيكيتا خورتشوف، Nikita Khrushchev) وذلك للتأكد من ألا تكون أحداث غير مقصودة وراء إشعال فتيل الحرب والتي قد تؤدي إلى حرب نووية.

وبانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية، شهد النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب معاهدة ويستفاليا في عام 1648م تحول جذري. فلأول مرة منذ ذلك الحين، يقطع النظام الدولي استناده إلى مرتكز تنظيم العلاقة بين أكثر من لاعب، دول تشكل أقطاباً في هذا النظام، أما على نحو تعددي كما كان الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأما بثنائية قطبية نتجت من تلك الحرب. فبفعل غياب أحد القطبين الرئيسيين ابتداءً من عام 1991م انتقل النظام الدولي إلى حالة جديدة لم يعهدها من قبل، حالة ترتكز على أحادية القطبية الدولية التي انبثق منها نظام دولي جديد يقوم على هيمنة دولة عظمى واحدة وتفردها، هي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أربك هذا التغير المفاجئ في النظام الدولي العالم، وقد أدى انفراط منظومة سياقاته التي كانت مألوفة ومتعارفاً عليها، حتى ظنها بعضهم مثل (كينيث والتز، Kenneth Waltz) مستقرة وثابتة وراسخة، إلى إفقاد العالم ركيزة انضباطه،

نجم عنها سلسلة من الاضطرابات والصراعات والحروب عصفت بمناطق مختلفة فيه[78]. إذ لوحظ تراجع الفعل الدبلوماسي، وتقدم القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات، أو الأزمات، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت بالأداة الدبلوماسية إلى الخلف، ليرتفع ذراع القوة العسكرية سواء في الحرب التي شنتها ضد أفغانستان، أو ضد العراق[79].

وبنظرة فاحصة للصيغة المتطورة للواقع الجيوسياسي العالمي الذي أخذ بالصيرورة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تبّين بأن هناك العديد من التحولات والمتغيرات الجذرية يمكن أن ينظر إليها على أنها تطورات استثنائية أخذ يشهدها النظام الدولي، تستدعي تحولاً شبه مؤكد على البنية السياسية التي ستشكل خريطة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتحديداً على الواقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي والعلاقات الدولية. ومن أبرز وأهم تلك التطورات هي، أن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة المركزية العالمية التي شكلت محور النظام العالمي حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد اتسمت هيمنتها الجيوسياسية على أقل تقدير بالانحسار النسبي في مناطق كثيرة من العالم وفي قضايا دولية أيضاً، إذ لم تعدّ هيمنتها السياسية مطلقة فيها والدليل على ذلك كثرة الدول والأنظمة التي أخذت تتمرد على سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية، وعدم قدرتها على فرض هيمنتها وقوتها كما كان سابقاً، وهو ما يستدعي تراجع نفوذها شيئاً فشيئاً خلال المدة القادمة، وبالتالي فإن هذا سيقود نحو المساس بدورها المركزي، وكونها محور النظام العالمي[80]، وهو الأمر الذي أكده رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (ريتشارد هاس، Richard Hass)، في مقال له منشور في مجلة (Foreign Affairs Magazine) بالقول إن (عهد الهيمنة الأمريكية انتهى، وبدأ عهد جديد في التاريخ المعاصر سيحدده فاعلون وقوى جديدة، تتنافس على النفوذ والسيطرة .... سيكون على واشنطن الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من القوة العسكرية)[81].

فلتصحيح الاختلال في التوازن الاستراتيجي الدولي، أخذ العالم يعيش بأتون تنافس وصراع بين الفواعل الأكثر تأثيرًا في النظام الدولي. ففي ظل تراجع الدور الأمريكي عالميًا، وتنامي صعود الصين مع إصرار روسيا الاتحادية لدخول هذا التنافس كونها قوة عسكرية هائلة، فتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على التوازن القائم لمصلحة أحاديتها القطبية، أما الصين وروسيا الاتحادية فيسعيان لإعادة توازن القوى لمصلحة تعدد الأقطاب، الأمر الذي أدخل العالم في تأرجح بتوازن القوى، بات يشكل المرحلة الفاصلة بتحول النظام الدولي[82]. وقد ظهرت في أدبيات توازن القوى اتجاهين جديدين هما بمنزلة

استراتيجيتين للكيفية التي تتعبها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا الاتحادية والصين من جهة ثانية اتجاه التوازن على المستوى العالمي، وهما:

أولاً: استراتيجية (التحوط)[83] للقضاء على الهيمنة (Strategic Hedging)، التي تقوم على تبني القوى الثانية في النظام الدولي سياسة تعتمد على عدم المواجهة مع القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي على المدى القصير، ولكنها تعمل في الوقت ذاته على أن يتطور هيكل النظام الدولي في اتجاه التعددية القطبية، أي أنها تعمل في ظل القيود التي تفرضها القوة المهيمنة، ولكنها تتحوط وتتحسب لحالة اللايقين المصاحبة للتحولات الاستراتيجية الكبرى. وعندما تحدث هذه التحولات، فإن القوة القائدة في النظام الدولي سوف تتآكل قوتها للدرجة التي تدفع القوى الثانية لاتباع استراتيجيات توازن القوى الصلب، وقد تتخلى بعض هذه القوى الثانية عن (استراتيجية التحوط) وتتحول إلى أسلوب موازنة القوى الصلب، سواء في شكله الداخلي أو الخارجي. ولا بد أن تتوافر أربعة شروط أساسية للقول إن دولة ما تتبع استراتيجية التحوط كطريقة لإحداث توازن قوى عالمي جديد، فإذا انتفى أحدها يعدّ سلوكها مجرد توازن قوى تقليدي أو احتكاك دبلوماسي عادي، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[84]:

1. تحسين الدولة لقدراتها وقوتها بطريقة ملحوظة وكبيرة، وذلك تحسباً لدخولها في صراع مسلح مع الدولة القائدة في النظام الدولي، أو السعي لدعم استقلاليتها من خلال التخلي عن المعونات التي تحصل عليها من الدولة القائدة.

2. تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة في النظام، سواء كان ذلك من خلال تشكيل تحالف عسكري موجه ضدها (توازن خارجي للقوى) أو القيام ببناء قدراتها العسكرية (توازن داخلي للقوى).

3. أن يكون هذا التوجه استراتيجياً للدولة، بمعنى أن تتبناه القيادة العليا للدولة، وترى فيه تحقيقاً لمصالح أمنها القومي، وقد تضعه في وثائق خاصة بأمنها القومي وسياستها الخارجية.

4. تخصيص الدولة موارد اقتصادية لزيادة قوتها من خلال دعم الإنفاق العسكري وصناعات الدفاع، وهو ما قد يترتب عليه، في حالة التخطيط غير السليم، تداعيات سلبية على اقتصاد الدولة أو دخولها في أزمات دبلوماسية حادة.

لقد توصلت إحدى الدراسات إلى أنه عندما تحاول قوة صاعدة كالصين أن تطور من مصادر قوتها الناعمة وأن تمارس تلك القوة بالفعل، فإن توجهها التعديلي سيقل إلى حدٍ كبير وسيتخذ شكلاً أكثر

نعومة، حيث ستضطر الصين وغيرها من القوى الصاعدة إلى إقامة علاقات مستدامة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الحكم على التوجهات الدبلوماسية للدول وفقاً لمدى ملامستها للمرحلة الجديدة. ونظراً للتكلفة المتزايدة للقيام بدور القيادة العالمية وما يتطلبه ذلك الدور من تكلفة أو مخاطرة أو تضحيات، فسيكون من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بهذا الدور بمفردها وإنما سيكون عليها الاستعانة ببعض القوى البازغة للقيام بدور أكثر أهمية على المسرح الدولي. وعلى سبيل المثال، فللمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، ستتبنى الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تتعلق بأوراسيا تشارك فيها دول من أوروبا، والشرق الأوسط، وسيكون على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع دول أخرى في قضايا متعددة، مثل الحد من انتشار الأسلحة النووية وتشجيع الديمقراطية، كما ستكون هناك حوافز جيوسياسية متعددة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تدهور علاقتها بروسيا الاتحادية[85].

ثانياً: استراتيجية إحداث التوازن عن بعد (Offshore Balancing): وهي الاستراتيجية التي تعمل في مقابل استراتيجية التحوط الرامية للقضاء على الهيمنة على النظام الدولي، والتي طورتها المدرسة الواقعية الجديدة وتعمل على صد محاولات إحداث تغيير في النظام الدولي، أي بقاء الدولة القائد أو الدولة المهيمنة، هي الفاعل الأول في النظام الدولي. ووفقاً لأصحاب هذا الاتجاه، وهو اتجاه أمريكي بالأساس، تتمثل المصلحة الأمريكية في منع ظهور قوى مهيمنة في أقاليم العالم المختلفة مثل أوراسيا والشرق الأوسط، ولذلك فإنها تستعمل آليات توازن القوى من أجل منع ظهور قوة منافسة وذلك من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية وتحميلها كلف ومخاطر الدفاع عن نفسها، ويعني ذلك إن على الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أرادت أن تحافظ على هيمنتها أو قوتها في إقليم ما، فإنه يجب عليها أن تقوم بدور الموازن من الخارج في هذا الإقليم عندما تظهر قوة إقليمية كبرى تسعى للهيمنة في هذا الإقليم[86].

وتتميز استراتيجية إحداث التوازن عن بعد، من وجهة نظر أصحابها، في إن الدولة القائدة تعتمد على القوى الإقليمية لاحتواء القوى الصاعدة، وأنه يمكنها مراقبة الصراع الدائر على المستوى الإقليمي بين القوى الإقليمية وتنتظر الفرصة المواتية للتدخل وكذلك من الطرف الذي ستدعمه، وإن ذلك سيمنحها حرية حركة في الصراعات الإقليمية كونها لا تحتاج للتدخل المباشر بصورة عاجلة، وأنه يمكنها الحصول على أكبر قدر من التنازلات من حلفائها كثمن لتدخلها في الصراع لصالحها. ويمكن القول إن أصحاب هذه الاستراتيجية ينطلقون من حقيقة إن إحدى القوانين الثابتة في العلاقات الدولية هو أنه عندما تسود قوة عظمى وتهيمن على النظام الدولي فإنه تنشأ تحالفات مضادة لها، مثل فرنسا تحت حكم (نابليون بونابرت)، وألمانيا تحت حكم (أودولف هتلر). وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحقيقة، فطبقاً

لدراسات أجرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية فإنه سوف تنتهي الأحادية الأمريكية مع اقتراب قوى أخرى من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن (التوازن عن بعد) يعد أحد الأدوات التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة الأمريكية التحسب لعالم متعدد الأقطاب لأن البديل هو أن تخوض الولايات المتحدة الأمريكية حروباً لا نهائية، وهو أمر غير ممكن، كما أن هذا النوع من التوازن يخفف التكاليف والأعباء الأمنية على الولايات المتحدة الأمريكية ويلقيه على عاتق الدول الحليفة في أقاليم العالم المختلفة[87].

لذلك فإن الاستناد بحتمية الصدام العنيف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية بعدّها القوة المهيمنة على النظام الدولي من جهة والقوى الصاعدة الراغبة بتعديل التوازن الاستراتيجي الدولي بالانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، هو أمر بعيد، في ظل النظام العالمي المعقد (الحالي) وذلك لأنه متداخل ومتشابك إلى حدٍ كبير بالاعتماد المتبادل، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، الذي ينبض باقتصاده المفتوح، ناهيك عن وجود قوة الردع النووي الثانية، التي تمكنت منها معظم القوى النووية. لذلك نعتقد بأن النظام الدولي، يتجه نحو تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التعددية القطبية بشكل سلمي، إذ إن الصعود المتسارع للصين، لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إيقافه إلا عسكريًا (وهذا ما لا تستطيع القيام به)، لهذا ستتجه نحو الحفاظ قدر الإمكان على تفوقها اقتصاديا وتكنولوجيًا، اللذان يشكلان أداة التنافس الحقيقي. وعلى هذا الأساس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تغيير سياساتها الخارجية اتجاه الكثير من المناطق. فالتدخل العسكري الواسع الذي كانت تراهن عليه لتفوقها عالميًا، أصبح ضاربًا لتنافسها الاقتصادي والتكنولوجي مع الصين؛ إذ تنفق الولايات المتحدة الأمريكية المليارات خلال تدخلاتها العسكرية بلا فائدة حقيقية، لهذا قامت بموائمة مصالحها في تعزيز تفوقها اقتصاديا وتكنولوجيًا، مع مصالحها الجيوبوليتيكية، لتقوم بتخفيف التواجد العسكري من مناطق، وتعزيزه في مناطق أخرى أقل كلفة وأكثر أهمية. تلك الاستراتيجية الجديدة قد تمنح فرصة إطالة تفوقها الاقتصادي، لفترة متوسطة، لكن لنّ تستطيع في أي حال من الأحوال احتواء صعود الصين. وسترهق من مناكفة الصين وروسيا الاتحادية اللذان يصران على تعديل الاختلال في التوازن الاستراتيجي الدولي[88]. لهذا نعتقد أن النظام الدولي أمام مشهد سقوط الأحادية القطبية الأمريكية بشكلٍ (سلمي) خلال فترة متوسطة.

وعلى الرغم من شدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وهي القوة المحافظة على قيادتها العالمية، وكل من روسيا الاتحادية والصين، وهما القوتين الرغبتان بتعديل الميزان الاستراتيجي الدولي، إلا أن أهم ما يجمع بين هاتين المجموعتين من القوى في الفترة الأخيرة هو الخشية من صعود

مجموعة ثالثة من القوى، وهي قوى التدمير، كالتنظيمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض أركان النظام الدولي وقواعده كافة، وإحلال منظومة مختلفة تماماً محله، إذ أصبحت تحتل مساحات واسعة من أراضي بعض الدول كسوريا والعراق، وأصبح لديها موارد تمويل ثابتة. وقد توصلت إحدى الدراسات عقب تحليل عشرة حروب وصراعات شهدتها بشكل كلي أو جزئي كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان وبحر الصين الجنوبي وجنوب السودان وبوروندي وتركيا وكولومبيا، خلال الأعوام الأخيرة، وقد رشحت للتفاقم ابتداءً من عام 2016م، إلى أن نصف الحروب والصراعات الواردة في هذه القائمة تتضمن المجموعة الثالثة من القوى، وهي قوى التدمير أو المجموعات الإرهابية التي يصعب موائمة أهدافها وايديولوجياتها من خلال المفاوضات الأمر الذي يعقد جهود التوصل إلى سلام[89]. إلا أن ذلك لا يعني انتهاء التنافس بين قوى المحافظة وقوى المراجعة، إذ سيستمر التنافس بينهما في مختلف المجالات، بما فيها المجال العسكري وقد تنتصر قوى المحافظة أو تنتصر قوى المراجعة في ذلك التنافس، إلا أن المرجح هو عدم حدوث مواجهة عسكرية مباشرة تقود إلى حرب عالمية ثالثة في المستقبل القريب على الأقل، ولكن قد تحدث حروب بالوكالة تشارك فيها قوى إقليمية نيابة عن واحدة أو أكثر من القوى الكبرى.

الخاتمة

بعد أن اتضح لنا إن التوازن الدولي قد مر بالكثير من التحولات التي عكست طبيعة المرحلة التي يدور فيها، واستقر الحال على أن يكون التوازن الاستراتيجي الدولي يعني بطبيعة التفاعلات القائمة بين دولتين أو أكثر والتي تقوم على وجود تعادل نسبي في الإمكانيات والقدرات المختلفة السياسية، والاقتصادية والعسكرية،...الخ. كما استقر الحال على أن هذا التوازن يعني الاستقرار ضمن إطار النظام الدولي الذي يضم عدداً من القوى/الدول المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ أو التعادل النسبي للاضطراب أما بفعل قوة خارجية، أو نتيجة تبدل عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلاً أما لإعادة التكافؤ الأصلي أو لإقامة تكافؤ جديد، وذلك عن طريق الحرب التي تغير مجرى التاريخ وتكون عندها نتيجة حتمية لنمط معين من أنماط التوازن الدولي، فما أن يرتسم هذا التوازن حتى تظهر علامات الحرب، ليغدو اختلال هذا التوازن هو المسبب الحقيقي للحرب. ولتلافي نشوب الحروب لا بد من تفعيل الدبلوماسية، التي تعدّ أداة للتعاون والتشاور والتضامن الدولي، بمختلف مساراتها وبشكل دؤوب.

وفي الختام، فقد تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بموضوعه، والتي يمكن أن نوردها على النحو الآتي:

1. تبدو نظرية التوازن الدولي وكأنها قانون أزلي لتفسير سلوك الفاعلين/القوى في النظام الدولي وسياساتها الخارجية واستراتيجياتها العسكرية، سواء كان ذلك من قبل قوة مهيمنة في النظام الدولي تعمل على الإبقاء عليه كما هو، أو من قبل قوى/دول تسعى لإحداث توازن من نوع مختلف.

2. وإذ أن الدول غير متكافئة في مكونات القوة فإن عدم تكافؤها يجعل القوى الكبرى هي القادرة على إحداث تأثير أكبر في النظام الدولي والمشاركة في تقرير شكل هذا النظام. الأمر الذي يجعل دارسي السياسة الدولية أكثر اهتماماً بعلاقات القوى الكبرى جراء ما تمتلكه من مكونات قوة دولية وقدرة على التأثير الدولي. إذ تقوم هذه القوى بتطوير استراتيجياتها وفقاً للمعلومات الواردة إليها والمعطيات المتوفرة عن تطور القوة والنوايا والاستعدادات للقوى الأخرى، فضلاً عن هوس التسلح وازدياد مكننة الحرب والحيازة النووية وتوظيف الفضاء وتطوير سلاح الجو وتلك سمات القوى العظمى (Super Power). وفي ظل هذا المناخ لا بد أن يبرز الدور الدبلوماسي والقوة الذكية، إذ تشكل الدبلوماسية أحد عناصر التوازن الدولي.

3. ليس من الضروري أن تتساوى الدول المتنافسة في الإمكانيات تساوياً مطلقاً وإنما نسبياً. وبهذا فإن التوازن يصف الحالة أو المرحلة التي تعيشها العلاقات الدولية عند انتقالها من الحرب إلى السلم وبالعكس، أي الفترة التي تغيب عنها الحرب.

4. يشهد النظام الدولي على صعيد القطبية نزوع قوى دولية صاعدة بمقومات التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري نحو مركز السلطة العالمية ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية السائرة نحو القبول بتراجع نسبي لسلطتها، حيث أخذ النظام الدولي الحالي يعاني من حالة الارتباك والسيولة على مواجهة الأزمات الدولية، وأفصحت هذه الحالة عن عجز الدولة القائدة فيه، الولايات المتحدة الأمريكية، من ممارسة مهام القيادة وتحمل مسؤوليتها وتكلفتها، ولذلك أطلق بعض الدارسين على الحالة الراهنة في النظام الدولي مصطلح (توازن الضعف) وذلك بفعل عوامل ثلاثة وهي: تنامي الاعتماد على تكتيكات قصيرة الأجل، وغياب استراتيجيات مستقبلية، وتنامي الاتجاه إلى التصرف المنفرد سواء في اطار قواعد النظام الدولي أم خارجه، فضلاً عن وجود أزمة في القيادة حيث يبدو الوهن واضحاً في أداء الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

5. في ضوء المعطيات الحالية، فإن احتمالات الحرب أصبحت أقل بسبب العديد من العوامل، منها الاعتمادية المتبادلة بين الدول ودور المؤسسات الدولية اللذان يقللان من احتمالات الحرب، فضلاً عن انتشار الأسلحة النووية الأمر الذي يقود إلى استقرار النظام الدولي وذلك بموجب نظرية الردع النووي.

الهوامش

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، باب الواو، دار الدعوة للنشر، القاهرة – مصر، بلا سنة، ص30.

[2] أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصر، الجزء الأول، ، باب خ ل ل، عالم الكتب، القاهرة – مصر، 2008، ص590.

[3] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الخامسة، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة – مصر، 2010، ص223.

[4] هانز جي. مورجنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة: خيري حماد، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، 1964، ص64.

[5] نور عبد الإله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد – العراق، 2007، ص26.

[6] ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان – الأردن، 2004، ص138.

[7] إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس – ليبيا، 2009، ص40.

[8] حسن طوالبة، العلاقات السياسية الدولية، عالم الكتب الحيث، أربد – الأردن، 2005، ص47.

[9] أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوزان الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت – لبنان، 2015، ص33.

[10] مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية – مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي – ليبيا، 2004، ص151.

[11] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص154.

[12] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد – العراق، 1991، ص259.

[13] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان – الأردن، 2005، ص26.

[14] Mohd Nazari Ismail, Abdul Razak Ibrahim, Strategic Balance and Preformance, Astagly of Malaysian Bamke, Asia Pacific Management Review, Ling Seng Wah, 2003, p.3.

[15] نقلاً عن: علي الدين هلال، البحث عن توازن استراتيجي جديد، مجلة الرسالة، المركز العربي الاستراتيجي، العدد 3، 1997، دمشق – سوريا، ص17.

(16) محمد مجاهد الزيات، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج – المتغيرات والحلول، مجلة آراء حول الخليج، العدد 102، 2015، على الموقع الإلكتروني:

http://araa.ae/index.php/option=com-content&view=article&id=3591&cdtid=784&Itemid=172

(17) مصطفى كمال، تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأحد الموافق 15/ أبريل/ 2018، على الموقع الآتي: acrseg.org/4098

(18) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص59.

(19) إبراهيم أبو خزام، الحروب الآخر فمن المحتم زوال التوازن وتوزن القوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1979، ص83-84.

(20) مصطفى كمال، مصدر سبق ذكره.

(21) مصطفى عبد الله خشيم، مصدر سبق ذكره، ص152.

(22) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق – سوريا، 2010، ص16. وكذلك ينظر: لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2009، ص16. وكذلك ينظر:

Martin Griffiths, International Relations, The Key Concepts, First Published, Rutedge, London, 2002, p.12.

(23) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص121.

(24) قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية (الأزمة السورية والأوكرانية إنموذجاً)، ص70، pdf، على الموقع الإلكتروني: https://www.iasj.net

(25) عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة- إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت- لبنان، 2014، ص105.

(26) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص27-28.

(27) خليل حسين، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 65، تموز، 2008، على الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(28) جمال عبد الجواد، توازن القوة، 28/ مارس / 2019 ، على الموقع الإلكتروني:

https://www.albayan.ae/opinions/articl/2019l03l28

(29) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص27-28.

(30) خليل حسين، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 65، تموز، 2008، على الموقع الإلكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(31) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص38.

(23) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص154.

(33) عبد السلام البغدادي، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث، من كتاب : التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، 1988، ص33.

(34) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، 1979، ص728.

(35) دينا محمود، المعايير والاختلالات: مسارات القوة من منظور جيوسياسي في القرن الـ 21، عرض كتاب: فريدريك إنسل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الخميس 22 سبتمبر 2022، على الموقع الإلكتروني:

Futureuae.com/ar.AE

(36) عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي – الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد 45، ديالى – العراق، 2010، ص5.

(37) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص126 وما بعدها.

(38) نقلاً عن: أحمد علو، سباق التسلح الدولي بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة الجيش، العدد 253، بيروت – لبنان، 2006، ص203.

(39) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص18.

(40) عادل أحمد الطي، النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار، الدار العربية للطباعة، بغداد – العراق، 1982، ص16-17.

(41) عبد اللطيف حمزة القراري، الاستراتيجية – النظرية والتطبيق في القيادة والأعمال ودورها في صعود الأمم والدول، أكاديمية اكسفورد العليا للتعليم عن بعد، الطبعة الأولى، د.ت، ص185.

(42) مفهوم سباق التسلح، مجلة المنتدى للتربية والتعليم، بتاريخ 18 نوفمبر 2010، على الرابط الألكتروني:

http://histgeo.ahlamontada.com/t1388-topic

(43) Security Council Reaffirms Earlier Resolutions on Iran's Uranium Enrichment, Calls on Country Comply With Obligations Fully and Without Delay-Meetings Coverage and Press Releases.

(44) ألفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة – الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة: صلاح عبد الله، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس – ليبيا، 1995، ص292-293.

(45) نقلاً عن: أحمد محمد أبو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية، مرجعة للأدبيات، مكتبة أكاديميا العربية، على الموقع الإلكتروني:

Academia-arabia.com/ar/reader

(46) جوزيف سي. ناي، مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة – مصر، 2015، ص104.

(47) مالك عوني، الردع المركب وإمكانية ضبط تحديات انتشار القوة عالمياً، ملحق مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213، يوليو، 2018، ص3.

(48) مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص224.

(49) أحمد عبد الحكيم، هل يعيد صراع التسلح بين القوى الكبرى سنوات الحرب الباردة؟، اندبندنت عربية، TV ، 19، أبريل، 2019، على الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/208196

(50) مجلة السياسة الدولية، سباق التسلح وحدود الإنفاق العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018، المجلد 53، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة – مصر، ص224.

(51) الصواريخ ذات السرعة الفرط صوتية: هي نسخة مطورة من الصواريخ المعروفة بـ(كروز) التي يصعب على الرادارات رصدها، وتطير بسرعة فائقة مخترقة الغلاف الجوي للأرض، ويتراوح مداها ما بين (1470–6150) كيلو متر في الساعة (فوق سرعة الصوت)، ولها القدرة أيضاً على العودة إلى الغلاف الأرضي وإصابة أهدافها بدقة بالغة. ويخص هذا التطور إنتاج مركبات تحليق حر معززة وطائرات تتجاوز فوق سرعة الصوت لكي تصل إلى مستوى إنتاج معدات فرط صوتية تقدر سرعتها بـ(10 ماخ) وصولاً إلى (25ماخ)، أي تتراوح سرعتها ما بين (12300–30740) كيلومتر في الساعة. والـ(ماخ) هو (عدد دون وحدة يشار إليه بـ(Ma)، وهو يمثل النسبة بين السرعة المحلية لمائع وسرعة الصوت في نفس ذلك المائع. ينظر: شيماء تركان صالح، الدرع الصاروخي الأمريكي وتأثيره في الأمن الأوراسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2021، ص267–268.

(52) مالك عوني، سباق الأسلحة فائقة السرعة وأوهام سلام العولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، مركز الأهرام، القاهرة، اكتوبر، 2019، ص3.

(53) مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص224.

(54) سامي السلامي، كسر الحصار – الصواريخ (الفرط صوتية) والحفاظ على قدرة الردع الروسية، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد 218، اكتوبر 2019، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، ص14. وكذلك ينظر: مالك عوني، سباق الأسلحة فائقة السرعة وأوهام سلام العولمة، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر 2019، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، ص4. وكذلك ينظر: ريتشارد إتش سبير وآخرون، حظر انتشار الصواريخ فائقة سرعة الصوت (فرط صوتية) – منع انتشار فئة جديدة من الأسلحة، مؤسسة راند، 2017، ص10، pdf، على الموقع الألكتروني: http://www.rand.org

(55) دلال محمود، ردع الخصوم – لماذا تستعرض الصين تطور قدراتها العسكرية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 تشرين الثاني 2019، على الموقع الإلكتروني: .http://futureuae.com

(56) المصدر نفسه.

(57) خضر عطوان، مصدر سبق ذكره، ص39.

(58) شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، لندن، 2011، ص316–317.

(59) علي رحيم راضي، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: نشأتها وتطورها – أسسها ومبادئها – مستقبلها، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، 2016، ص34.

(60) قسمية محمد، ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، pdf، على الموقع الإلكتروني: http://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/

(61) نقلاً عن: جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: كوثر محمود محمد، مراجعة: علا عبد الفتاح يس، مؤسسة هنداوي، 2017، ص14.

(62) منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، العدد 41–42، 2019، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، ص353.

(63) عبد الغفور كريم علي ويونس طلعت الدباغ، دور الدبلوماسية في تدعيم العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 14، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، تكريت – العراق، ص16.

(64) يمكن الإشارة بهذا الصدد إلى انعقاد مؤتمري لاهاي في عامي 1899م و 1907م ، وفيها تم إرساء وتبني قواعد ومفهوم العلاقات الدولية ومؤسساتها لتحقيق السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية، لأن الحروب كانت عائقاً أمام تطور العلاقات الدولية. ينظر: صباح طلعت قدرت، الوجيز في الدبلوماسية والبرتوكول، الطبعة الثالثة، جمهورية العراق، وزارة الخارجية، 2013، ص151.

(65) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص43.

(66) عدّ أغلب الباحثين في أسباب الحرب العالمية الأولى إن حادثة أغتيال ولي عهد النمسا (فرانز فرديناند) مع زوجته من قبل طالب صربي يدعى (غافريلو برينسيب) في 1914/6/28م، في أثناء زيارتهما لسراييفو، بأنها السبب المباشر في اندلاع الحرب العالمية الأولى التي استمرت بصراع عنيف لأربع سنوات شاركت فيها أكثر من (70) دولة وراح ضحيتها نحو (22) مليون إنسان، فضلاً عن التغييرات السياسية الكبيرة.

(67) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص45.

(68) الانجراف للهاوية: ما احتمالات تفجير أوكرانيا حرباً عالمية ثالثة؟، انتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، تقديرات، العدد 109، نوفمبر 2022، ص2، pdf، على الموقع الإلكتروني: http://www.interregional.com

(69) فايز رشيد، موازين القوى بين نظرتين... والدولة الواحدة، جريدة القدس العربي، الأربعاء 29 يوليو 2020، السنة الثانية والثلاثون، العدد 9979، على الموقع الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk

(70) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص57.

(71) خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادلة بين إدارة الأزمة الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر، 2011، ص17–18.

(72) صباح طلعت قدرت، مصدر سبق ذكره، ص146.

(73) عادل علي سليمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991–2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن، 2018، ص83.

(74) محمد أحمد مصطفى الخياط، توازن القوى في العالم، 2020/9/27، على الموقع الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/9/27

(75) عبد الغفور كريم علي ويونس طلعت الدباغ، مصدر سبق ذكره، ص18–19.

(76) جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: محمد صفوت حسن، الطبعة العربية الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2014، ص221.

(77) دينا محمود، المعايير والاختلالات: مسارات القوة من منظور جيوسياسي في القرن الـ21، عرض كتاب: فريدريك إنسل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الخميس 22 سبتمبر 2022، على الموقع الإلكتروني:
https://futureuae.com/ar.ae/mainpage/Item/7637/

(78) علي الجرياوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 28، أيار/مايو 2019، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ص29.

(79) سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009، ص67.

(80) حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، الجامعة المستنصرية، بغداد – العراق، ص7–8.

(81) علي رحيم راضي، مصدر سبق ذكره، ص75.

(82) عمر جمال عمر شاور، ما بين التأرجح واختلال توازن القوى، أين يسير النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 9 سبتمبر 2021، على الموقع الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=77230

(83) تمثل استراتيجية التحوط خياراً وسطاً بين التوازن الصلب (Hard Balancing) والتوازن الناعم (Soft Balancing) مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة بالنسبة للقوى المتوسطة في النظام الدولي، أو القوى المهددة بالنسبة للدول الصغرى. للمزيد ينظر: أيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي: سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع المهدد الإقليمي ، في: شادي عبد الوهاب منصور (محرر)، تفاعلات صراعية– استراتيجيات إدارة التهديدات في ظل تحولات بيئة الأمن الدولي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص141.

(84) فراس إلياس، التوازنات الاستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الأوسط، السنة السادسة والعشرين، العدد 153، ربيع – صيف 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت – لبنان، ص25.

(85) علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير، مجلة شؤون الأوسط، السنة السادسة والعشرين، العدد 153، ربيع – صيف 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت – لبنان، ص54.

(86) علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير، مجلة شؤون الأوسط، السنة السادسة والعشرين، العدد 153، ربيع – صيف 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت – لبنان، ص54.

(87) فراس إلياس، مصدر سبق ذكره، ص25.

(88) عمر جمال عمر شاور، مصدر سبق ذكره.

(89) علاء عبد الحفيظ محمد، مصدر سبق ذكره، ص 55.